45 مديرية ذات جيوب سكانية تواجه المرحلة الخامسة من التصنيف المرحلي المتكامل للأمن الغذائي

24 آذار 2019

يتناول هذا التحليل الظروف الاجتماعية والاقتصادية الكامنة وراء المستويات الكارثية لانعدام الأمن الغذائي في 45 مديرية في اليمن وتحديد العوامل المحركة والرئيسة التي جعلت هذه المجتمعات عرضة لانعدام الأمن الغذائي وخطر المجاعة.

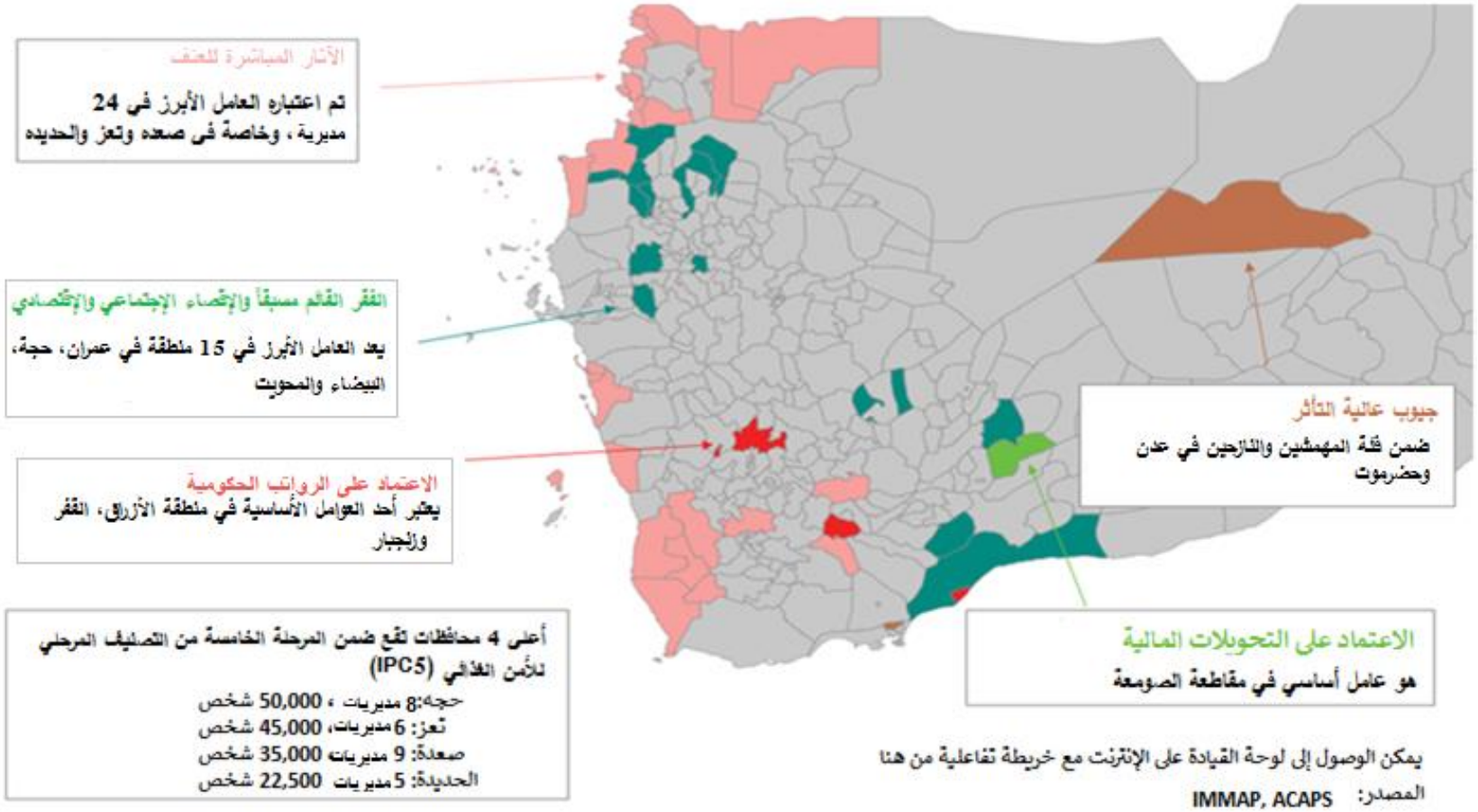

هناك 20 مليون يمني يعانون من انعدام الأمن الغذائي و238,000 نسمة في 45 مديرية من مجموع 333 مديرية يمنية كانوا معرضين لخطر الاصابة بمستويات كارثية من انعدام الأمن الغذائي (الدرجة الخامسة من التصنيف المرحلي المتكامل للأمن الغذائي IPC) في بداية عام 5 2019 وذلك في ظل غياب المساعدات الإنسانية.

يعاني اليمن حالياً أزمة غذائية حادة، حيث تم تصنيف 190 مديرية من أصل 333 مديرية في بداية عام 2019 ضمن الدرجة الرابعة (انعدام أمن غذائي شديد) من التصنيف المرحلي المتكامل للأمن الغذائي، منهم **238,000** شخص في 45 مديرية من هذه المديريات معرضون لخطر الاصابة بمستويات كارثية (الدرجة الخامسة من التصنيف المرحلي المتكامل للأمن الغذائي) من انعدام الأمن الغذائي في ظل غياب المساعدات الإنسانية (2018/12/20 التصنيف المرحلي المتكامل للأمن الغذائي). تواجه المجتمعات المصنفة في الدرجة الخامسة نقصًا حادًا في الغذاء والاحتياجات الأساسية الأخرى التي تؤدي إلى الجوع والموت والعوز (دليل التصنيف المرحلي المتكامل للأمن الغذائي). إن تحليل التصنيف المرحلي المتكامل للأمن الغذائي يوفر دليلاً على أن هذه المجتمعات ستواجه مثل هذه الظروف في ظل غياب المساعدات الإنسانية والغذائية، إلا أنه **ومع بداية عام 2019 كان هنالك 63,500 شخص في جميع أنحاء البلاد يعانون بالفعل من نتائج كارثية لانعدام الأمن الغذائي على الرغم من توفر المساعدات الإنسانية والغذائية** (التصنيف المرحلي المتكامل للأمن الغذائي 2018/12/20).

يعد انعدام الأمن الغذائي في اليمن مشكلةً قائمةً منذ فترة طويلة حتى قبل اندلاع الصراع الدائر في البلاد. يسعى هذا التحليل إلى فهم الظروف الاجتماعية والاقتصادية في المديريات المصنفة في الدرجة الخامسة من التصنيف المرحلي المتكامل للأمن الغذائي في محاولة للإجابة على السؤال التالي: **ما هي الظروف والعوامل التي جعلت هذه المديريات الـ 45 تعاني من الانعدام الشديد للأمن الغذائي؟** وما سبب دفع الصراع الأوسع المتمثل في التحديات الاقتصادية والمالية التي أثرت على جميع اليمنيين ودفع الجيوب السكانية إلى الوصول إلى الدرجة الخامسة من انعدام الأمن الغذائي في هذه الـ 45 مديرية دون غيرها من المناطق؟

تم إعداد هذا التحليل في فبراير 2019 استناداً إلى آراء خبراء ومناقشات تفصيلية مع خبراء يمنيين والتي تم فحصها ومقارنتها مع بيانات المديريات والمحافظات المنشورة ومراجعة البيانات الثانوية.

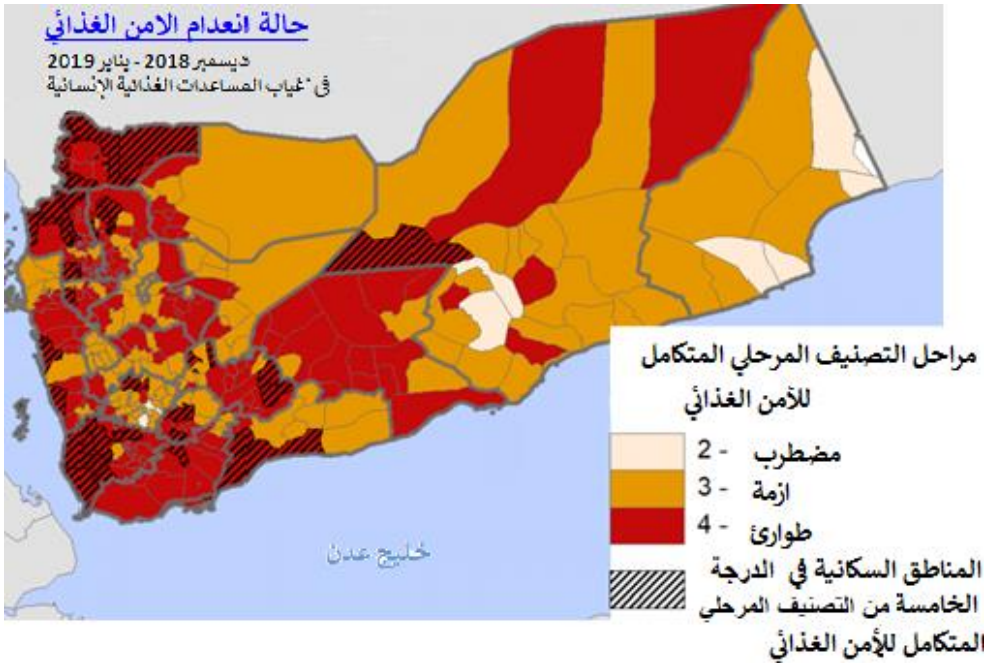

تندرج 190 مديرية تحت الدرجة الرابعة من التصنيف المرحلي المتكامل للأمن الغذائي (انعدام أمن غذائي شديد) وذلك في ظل غياب المساعدات الإنسانية والغذائية، وقد عرّفت الأمم المتحدة 104 مديريات منها والتي يسكنها ما يقارب ثلث سكان البلاد على أنها تجمعات سكانية تفتقر للعديد من الاحتياجات في كافة القطاعات. ويمكن لهذه التجمعات أن تصل إلى الدرجة الخامسة من التصنيف المرحلي المتكامل للأمن الغذائي إن لم يتم اتخاذ أية إجراءات عاجلة، حيث أنه من المؤمل توفير صورة أولية تساعد في توجيه جهود الاستجابة للحيلولة دون المزيد من التدهور في مستوى الأمن الغذائي في جميع أنحاء اليمن. **من خلال التركيز على الجيوب الـ 45 المصنفة في الدرجة الخامسة من التصنيف المرحلي المتكامل للأمن الغذائي، إلا أن هذا لا يعني بأي حال من الأحوال بأن تكون جهود الاستجابة موجهة إلى هذه المديريات فقط.**

ماهي عوامل انعدام الأمن الغذائي في اليمن؟

هناك العديد من الأدلة التي توثق أسباب انعدام الأمن الغذائي في اليمن، حيث أدى الصراع إلى تخفيض قيمة العملة اليمنية، مما فاقم في الازمة الاقتصادية وزاد من تكلفة مخاطر استيراد ونقل السلع الأساسية وألحق أضرارًا بالبنية التحتية الإنتاجية والأصول والطرق ومرافق الموانئ. كل هذا أدى إلى ارتفاع أسعار المواد الأساسية في اقتصاد اليمن والذي يعتمد اساساً على الاستيراد، كما واجهت الواردات سواء كانت تجارية أم إنسانية عقبات بسبب الحصار المفروض على الموانئ البحرية والجوية والقيود الإدارية التي فرضتها جميع أطراف النزاع.

تزامناً مع ذلك، أدت عمليات إغلاق الشركات وانخفاض الإنتاج الزراعي والرواتب الحكومية وفرض القيود المتزايدة للوصول إلى سوق العمل السعودي المجاور إلى انخفاض الأموال التي تصل إلى الكثير من العائلات اليمنية. هذا أدى بدوره إلى انخفاض القوة الشرائية لدى اليمنيين على الرغم من توفر الغذاء في الأسواق المحلية بحيث أثرت المعضلة المزدوجة المتمثلة في ارتفاع الأسعار من جهة وانخفاض الدخل من جهة أخرى على 20 مليون يمني مما عرضهم إلى انعدام الأمن الغذائي.

كما ترافق انهيار البنية التحتية للمياه والصرف الصحي والصحة في أجزاء كثيرة من البلاد بسبب التلف أو قلة الصيانة مع جبهات القتال ونقاط التفتيش المنتشرة وارتفاع أسعار الوقود، مما جعل التنقل للوصول إلى الخدمات والحصول على المياه النظيفة أكثر خطورة وتكلفة. وتحاول المجتمعات المحلية تعويض النقص عن طريق حفر آبار جديدة وضخ المياه منها إلا أن ارتفاع أسعار الوقود يجعل من استخراج المياه بهذه الطريقة مكلفًا للغاية مما يفاقم الفجوة بين الدخل وتكاليف المعيشة. ومع كون أكثر من 50٪ من المرافق الصحية معطلة أو خارج نطاق الخدمة، فإن خدمات الصحة والغذاء غير قادرة على التعامل مع تزايد حالات سوء التغذية والكوليرا وغيرها من الأمراض، كما إن عدم توفر المياه النظيفة والمرافق الصحية والرعاية الصحية للمواطنين يزيد من خطر الإصابة بالأمراض التي يمكن أن تؤدي إلى الوفاة في ظل سوء التغذية.

هذا بالإضافة الى ان النزوح السكاني الكبير بسبب النزاع أدى الى زيادة الضغط على الخدمات المحلية المحدودة أصلاً في المجتمعات المستضيفة والتي تعاني من الفقر أساساً. ضاعفت كل هذه القضايا تحديات الأمن الغذائي وتداعياته من فقر ونقص حاد بالمياه ومستويات الاستثمار المنخفضة في المجتمعات الريفية التي دوماً ما واجهها اليمن.

النتائج الرئيسية

قد يبدو للوهلة الأولى أن التفسير الأكثر قبولاً لانعدام الأمن الغذائي الحاد في اليمن مرده إلى النزاع الدائر، إذ يمكن اعتبار هذا التفسير دقيقاً لأنه عند البحث في معظم الدوافع الاقتصادية والاجتماعية التي أوصلت المجتمعات المحلية إلى الدرجة الخامسة من التصنيف المرحلي المتكامل للأمن الغذائي سنجد أن الدافع الأساسي هو النزاع الحالي الذي بدأ في عام 2015، إضافة للنزاعات السابقة في شمال اليمن منذ عام 2004.
إلا أنه عند تحليل الموضوع بشكل أدق وأشمل، والأخذ بعين الاعتبار الدراسات على مستوى المديريات والمجتمعات المحلية نجد بأن هنالك عدداً من العوامل المختلفة الأخرى المتعلقة بتاريخ هذه المجتمعات ووضعها اجتماعياً واقتصادياً. وكما أشار تقرير (نظرة عامة للاحتياجات الإنسانية HNO في 2019) . فإن الفهم الأدق للاحتياجات والديناميكيات على مستوى المديريات والمجتمعات المحلية سيساعد على تطوير استجابات أكثر دقة وفعالية.

حدد مشروع تقييم القدرات خمسة عوامل رئيسة مرجحة ضمن مجموعة واسعة من العوامل التي تؤثر على الدولة بأسرها جعلت من تلك المديريات الخمس والأربعين المحددة والتي تشمل جيوباً سكانية مصنفة في الدرجة الخامسة من التصنيف المرحلي المتكامل للأمن الغذائي معرضة لانعدام الأمن الغذائي على النحو الآتي:

الأثر المباشر لأعمال العنف على الأعمال التجارية والمحلية وطرق التجارة والأسواق باعتباره العامل الأول لانعدام الأمن الغذائي الحاد في 24 مديرية تتمركز بشكل أساسي حول مناطق الزراعة والتصدير والتصنيع في صعدة والحديدة وتعز من المديريات الـ 45 التي صنفت في الدرجة الخامسة. وتسببت الخطوط الامامية للنزاع في الإضرار بالأصول الإنتاجية، والى المزيد من التحديات للوصول إلى الأسواق الرئيسية وطرق التجارة وإلى زيادة تكلفة ومخاطر ممارسة الأعمال التجارية والحد من إمكانية الوصول إلى خدمات الإعاشة والإنقاذ. كما أدت ندرة وتكلفة المدخلات الرئيسية مثل الوقود والإمدادات الزراعية والمياه بسبب انهيار العملة اليمنية إلى إغلاق الأعمال التجارية. وكنتيجة لجميع هذه العوامل، انخفض دخل العائلات المحلية وازدادت تكلفة المواد الغذائية وغيرها من السلع الأساسية بشكل يفوق متوسط التكلفة في المناطق اليمنية الأخرى البعيدة عن النزاع.
وكان للأثر المباشر لأعمال العنف تأثيراً كبيراً على البنية التحتية للمياه والصحة مما حد من إمكانية الوصول إلى الخدمات الأساسية وزاد من خطر الإصابة بالكوليرا وسوء التغذية مما يفاقم من خطر ارتفاع معدل الوفيات.

الفقر الموجود سابقًا وفقدان جهود التنمية عوضاً عن الأثر المباشر لأعمال العنف كان العامل الرئيسي لانعدام الأمن الغذائي الحاد في المديريات المركزية الخمسة عشر حول عمران وحجة والبيضاء، حيث عانت المجتمعات الريفية في اليمن دوماً من الفقر أكثر من غيرها من المناطق بسبب عدم شمول هذه المجتمعات في جهود التنمية الحكومية التي تمولها الثروة النفطية في البلاد، وقد أدى هذا الأمر إلى ترك هذه المناطق دون المستوى المقبول من شبكات الطرق والاتصالات والتنمية الاجتماعية والصناعة المحلية كغيرها من المناطق الأخرى في البلاد، مما حد من القدرة على تخفيف آثار الصدمات الاقتصادية الناجمة عن النزاع .

انهيار منظومة دفع الرواتب الحكومية أثر بشكل كبير على مديريات القفر في (إب) وزنجبار في (أبين) والأزاريق في (الضالع). فعلى الرغم من أن توقف دفع رواتب القطاع العام في عام 2016 أثر على جميع المديريات اليمنية، إلا أن التأثير كان أكبر في مديريات الجنوب والتي كانت تعتمد بشكل خاص على رواتب سكانها من القوات المسلحة والأجهزة الأمنية. ويعزو المحللون اليمنيون ذلك إلى تفسيرات اجتماعية واقتصادية وراء ذلك. (فباستثناء سكان حضرموت الذين لديهم شبكات تجارية تمتد عبر الهند وجنوب شرق آسيا ويعود تاريخها إلى قرون مضت) فإن عقود من الحكم السياسي والاقتصادي الاشتراكي في الجنوب تركت العديد من هذه المجتمعات المحلية دون ثقافة أعمال وريادة تجارية متينة، مما يعني افتقاد هذه المجتمعات للصناعات أو الأعمال البديلة التي تعوض الانخفاض الناجم عن توقف رواتب القطاع العام. ولا يعني خضوع منطقة القفر والتي تعاني بشكل خاص لارتباطها التاريخي بالقوات المسلحة الحكومية لسيطرة الحوثيين أنها تستفيد من دعمهم لها.

انخفاض التحويلات المالية من المملكة العربية السعودية كان العامل المؤثر بشكل رئيسي على الصومعة في (البيضاء). حيث تشير مصادر المعلومات الرئيسة في اليمن إلى أن هذه المديرية الريفية والقبلية كانت تعتمد بشكل كبير على التحويلات المالية من العمال اليمنيين في المملكة العربية السعودية بالنظر إلى تاريخها الطويل والمرتبط مع المملكة العربية السعودية والتركيز العالي نسبياً لليمنيين السنيين/السلفيين فيها. لقد أدى انخفاض التحويلات من المملكة العربية السعودية، إثر إصلاحات قانون العمل والهجرة المنفذة في السعودية في عام 2013، إلى تعريض الصومعة لانعدام الأمن الغذائي الحاد حيث تم طرد حوالي 600,000 يمني من المملكة العربية السعودية بين عامي 2013 و2014، مما حد من التدفقات النقدية إلى اليمن وزيادة نسبة البطالة.

وتم في عام 2017 فرض ضرائب إضافية على جميع العاملين الأجانب وعائلاتهم في المملكة العربية السعودية، كما تم ضمن خطط توطين الوظائف حصر بعضها في المواطنين السعوديين فقط مما قد يؤثر سلباً بشكل أكبر على العاملين اليمنيين وتحويلاتهم.

جيوب الضعف في محافظتي عدن وحضرموت كانت من العوامل الرئيسية التي ساهمت في انعدام الأمن الغذائي بشكل حاد، وتضم هذه الجيوب فئات مستضعفة رئيسية مثل المهمشين واللاجئين والمهاجرين والنازحين الداخليين الذين يتم عادة استثنائهم من الفرص الاقتصادية والشبكات الاجتماعية والقبلية التي تقدم الدعم لبقية السكان. من المعروف أن المجتمعات التي تحتوي على جيوب ضعف متعددة تتأثر أكثر من غيرها، كما عانت فئة المهمشين من التمييز الإداري والاجتماعي والاقتصادي لسنوات. ومن المرجح أن يتم تجاوزهم من قبل جهات الاستجابة المحلية كما ستزيد معاناتهم بشكل أكبر في حال نزوحهم.

التوقعات

إذا استمرت الاتجاهات ومستويات المساعدات الإنسانية على مستوياتها الحالية، فإنه على الأغلب ستبقى الاحتياجات الإنسانية في المديريات الـ 45 المصنفة في الدرجة الخامسة من التصنيف المرحلي المتكامل للأمن الغذائي مرتفعة خاصة في صعدة وحجة ولكنها لا تصل لمستويات المجاعة. ولكن في حالة فشل اتفاقية ستوكهولم وتصاعد النزاع، فإن ذلك سيؤدي إلى مزيد من الإخلال بالواردات والتجارة وجهود الاستجابة الإنسانية، وهو الأمر الذي سيؤدي بدوره إلى خطر تعرض مناطق كبيرة من البلاد الى المجاعة.
من المحتمل أن يزداد تأثر الاحتياجات الإنسانية بموسم العجاف الذي يبدأ في نيسان، كما من المرجح أن يؤدي موسم الأمطار الذي يستمر حتى حزيران إلى تفاقم حالات الإصابة بالكوليرا التي يمكن عند ترافقها مع سوء التغذية أن تزيد من معدلات الامراض والوفيات.

دوافع الضعف الأساسية التي تسهم في انعدام الأمن الغذائي

يعزى انعدام الأمن الغذائي الحاد إلى مجموعة واسعة من العوامل ومواطن الضعف الكامنة التي تتراوح بين القضايا الاقتصادية والقضايا المتعلقة بالصراع التي تؤثر على البلد بأكمله من جهة، والمشكلات المحلية لمناطق أو مجتمعات معينة من جهة أخرى.

تؤثر عوامل الاقتصاد الكلي على مستوى الدولة على جميع المديريات التي تمت مناقشتها في هذا التقرير مثل زيادة معدلات البطالة وانخفاض الناتج المحلي الإجمالي وانخفاض قيمة العملة وانكماش الأسعار والأزمة المالية والمصرفية وتعطيل الواردات بسبب الحصار وإغلاق الموانئ الرئيسة، مما ساهم في الركود الاقتصادي الحالي في جميع أنحاء اليمن. لقد أدت هذه العوامل الاقتصادية، إضافة إلى تأثير النزاع القائم إلى انهيار الخدمات الأساسية، حيث تضررت قطاعات الأسواق والمياه والصحة والتعليم في جميع أنحاء البلاد.

تعد العوامل ومواطن الضعف التي ستتم مناقشتها هنا ذات خصوصية بالوضع اليمني حيث تركز على العواقب المحددة على المجتمعات المتضررة من خلال الصراع القائم والاعتماد على التحويلات المالية من الخارج والرواتب الحكومية، وكيف أدت مستويات الفقر السائدة أصلاً وغيرها من مكامن الضعف الرئيسة إلى تفاقم الوضع وصولاً إلى أشد حالات انعدام الأمن الغذائي.

تتأثر كل مديرية بمجموعة عوامل معقدة ومتعددة وغالبًا ما تكون هذه العوامل مترابطة ومعززة لبعضها البعض، بحيث يهدد تدهور أو تكثيف هذه العوامل بانتقال تأثيرها إلى كافة الروابط التي تشملها إلى حد قد يصل إلى انهيار كامل للأنظمة الاقتصادية والغذائية طبقاً للجنة مراجعة المجاعة في التصنيف المرحلي المتكامل للأمن الغذائي. لذا فإنه من المهم عدم التعامل مع هذه العوامل بمعزل عن باقي الظروف المحيطة والتأكيد على أنه بالرغم من فائدة تحديد العوامل الرئيسية لكل مديرية على حدة لتفسير المواقف المعقدة، إلا أن الأمر يتطلب تطبيق نهج أبسط ليمكن تحديد أولويات العوامل وأهميتها في مجالات محددة.

1. التأثير المباشر للعنف

على الرغم من أن تأثير النزاع القائم في اليمن على الاقتصاد والخدمات الأساسية يسهم بشكل عام في انعدام الأمن الغذائي في جميع أنحاء البلاد، إلا أن أحداث **العنف الدائرة كانت العامل الرئيسي لانعدام الأمن الغذائي في 24 من أصل 45 مديرية مصنفة في الدرجة الخامسة من التصنيف المرحلي المتكامل للأمن الغذائي، وخاصة في المحافظات الأكثر تضرراً في صعدة والحديدة وتعز**، وانضمت محافظة حجة لهذ المحافظات في عام 2019.

ساهم القتال الدائر في تدهور الأمن الغذائي من خلال تدمير الأصول الإنتاجية وسلسلة الإمدادات وتعطيل الطرق التجارية، الأمر الذي رفع الأسعار وحد من إمكانية الوصول إلى الأسواق، إضافة إلى تدمير الخدمات والبنية التحتية.

تدمير الأصول الإنتاجية

اعتمد سكان محافظة الحديدة قبل الأزمة على كسب قوتهم اليومي من الزراعة وصيد الأسماك وخدمات الاستيراد والتصدير، إلا أن اندلاع المصادمات العنيفة بين الحكومة والقوات الحوثية أدى إلى تعطيل هذه الأنشطة بسبب تضرر الصناعات المحلية والأسواق والبنية التحتية للنقل. ولم يكن لاستهداف المزارع وقتل الماشية في الحديدة تأثيراً ضاراً على هذه الأنشطة التجارية فقط، بل أثر أيضًا على إنتاج الغذاء للاستهلاك المحلي (أخبار المؤتمر 2016/01/3). تعرضت المزارع والشركات والبنية التحتية (الغذاء والوقود والمياه والنقل) والأسواق في محافظتي صعدة والحديدة إلى 377 و325 هجومًا على التوالي بين 2017 وفبراير 2019، وهو ما يمثل نسبة 75٪ من إجمالي الحوادث المسجلة على مستوى البلاد (مشروع رصد التأثير على المدنيين (CIMP)). وتعد باقيم ورازح في صعدة والتحتية في الحديدة أهم ثلاث مناطق تأثرت بالأضرار التي لحقت بالبنية التحتية للغذاء والمياه (مشروع رصد التأثير على المدنيين (CIMP)) كما أنها جميعاً تحوي جيوباً سكانية مصنفة في الدرجة الخامسة من التصنيف المرحلي المتكامل للأمن الغذائي.

زيادة تكاليف الأعمال التجارية وتعطيل طرق التجارة

أدى العنف إلى تعطيل سلسلة الإمداد عن طريق زيادة المخاطر التي تواجهها الشركات في استيراد الأغذية وتوزيعها، كما أدى إغلاق البنى التحتية التي يعتمد عليها الناس في الأنشطة الاقتصادية (الموانئ والمطارات والطرق)، إضافة لحواجز التفتيش المنتشرة بكثرة والهجمات على الطرق وارتفاع أسعار الوقود والضرائب الإضافية، إلى زيادة تكلفة ومخاطر ممارسة الأعمال التجارية لدرجة أن العديد من الأنشطة الاقتصادية أصبحت غير مربحة. سجلت كل من صعدة والحديدة أعلى عدد من الهجمات المسلحة التي دمرت البنية التحتية للوقود والنقل منذ عام 2017 (مشروع رصد التأثير على المدنيين (CIMP))، كما أدى اللجوء إلى طرق بديلة وأطول في نقل الغذاء لتجنب العقبات ومناطق الصراع إلى ارتفاع تكاليف الوقود، حيث أصبح التنقل البري من الحديدة إلى صنعاء يستغرق وقتًا أطول مقارنةً بأوقات ما قبل الأزمة بسبب العنف وإغلاقات الطرق.

أثرت طرق التجارة المعطلة والحصار بشكل كبير على قدرات التصدير، والتي اعتمد عليها الكثير من اليمنيين لكسب الرزق. ويعاني السكان الذين يعتمدون كثيراً على الزراعة بشكل خاص من ارتفاع أسعار المياه والمدخلات الزراعية وانخفاض القدرة على تسويق منتجاتهم في الخارج. ويعزو الخبراء في اليمن الارتفاع الحاد في معدلات الفقر في محافظة صعدة إلى تدهور قطاعها الزراعي بسبب النزاع. وعلى الرغم من محدودية الاستثمارات الحكومية، فقد تدبر سكان صعدة امورهم في التسعينيات وأوائل العقد الأول من القرن العشرين من بيع المنتجات الزراعية مثل البرتقال والرمان والزبيب إلى الأسواق المحلية والأسواق السعودية. إلا أن فقدان القدرة على الوصول إلى الأسواق المحلية والدولية، بالإضافة إلى الأضرار التي لحقت بالأصول الإنتاجية وارتفاع أسعار المدخلات أدى إلى زيادة كبيرة في مستويات الفقر حيث بلغت نسبة الفقر في صعدة 84.5 ٪ في عام 2014، بينما كانت 16.55 ٪ في 2006/2005 (البنك الدولي 01 / 2017/06، 2007/11/01)).

زيادة الأسعار

ساهم تدمير الأصول الإنتاجية وارتفاع تكاليف الأعمال التجارية وارتفاع أسعار النقل في ارتفاع أسعار المواد الغذائية بشكل حاد، وتعد أسعار سعر صرف الريال اليمني في الحديدة وصعدة وتعز الأدنى بين المحافظات اليمنية (مما يجعل واردات المواد الغذائية والمواد الأساسية أكثر تكلفة) والأعلى سعراً في سلة الغذاء الأساسية. كما كانت نسبة الفقر في الحديدة مرتفعة أصلاً قبل الأزمة (58.1 ٪ في عام 2014)، مما يعني أن موارد سكانها كانت أقل من غيرهم مما فاقم من ظروفهم وحد من قدرتهم على امتصاص آثار هذه الصدمة الاقتصادية (البنك الدولي 2017/06/01).
تتناسب الزيادة في انعدام الأمن الغذائي طردياً مع الارتفاع في أسعار الوقود والمياه، حيث تؤدي الأسعار المرتفعة لهذه السلع إلى فقدان إمكانية توفير سبل العيش من الزراعة مما يحد من الإنتاج الزراعي المخصص للاستهلاك أو للبيع. ويشير الخبراء إلى أن العديد من المزارعين في جميع أنحاء اليمن قرروا التحول إلى إنتاج القات الأكثر

ربحية بدلاً من الزراعة الغذائية من أجل كسب المزيد من المال وزيادة قوتهم الشرائية، ومن الجدير بالذكر أن إنتاج القات يتطلب الكثير من المياه ويؤدي إلى انخفاض مساحة الأراضي والمياه المتاحة لإنتاج الغذاء.

تدمير وإهمال البنية التحتية للمياه والصرف الصحي والصحة

سجلت مديريات الدرجة الخامسة حسب التصنيف المرحلي المتكامل للأمن الغذائي في محافظات صعدة والحديدة وتعز أكثر من 4,800 حالة من الأضرار التي لحقت بالبنية التحتية المدنية منذ نوفمبر 2017، أي ما يقارب ثمانية أضعاف الحالات المسجلة في المحافظات العشرة الباقية مجتمعة والمصنفة في الدرجة الخامسة حسب التصنيف المرحلي المتكامل للأمن الغذائي (645). كما أدى إلحاق الضرر بالمنشآت المدنية وإعاقة توفير المياه الصالحة للشرب والكهرباء والخدمات الصحية الى زيادة خطر وقوع مجاعة. تم في الصفراء (صعدة) عزل 12,000 نسمة عن مصادر مياهها المعتادة واضطروا إلى الحصول على المياه من الآبار الضحلة بعد تدمير غارات جوية في يوليو 2018 لمنشأة مياه نشور، مما يعني أن 60٪ من أهالي المجتمع المحلي في الصفراء حالياً بدون مياه شرب (مجموعة العمل الفنية تقييم مواقع المجموعات المتعددة 2018)، مما أدى إلى زيادة حالات الإصابة بالجفاف والكوليرا المسجلة في المنطقة في عام 2018 (الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية 2018/12). ويؤدي عدم توفر مياه الشرب الآمنة ومحدودية الخدمات الصحية إلى زيادة خطر الإصابة بالأمراض وخاصة الكوليرا والحصبة التي يمكن أن تتفاقم مع سوء التغذية تؤدي إلى الوفيات.

تشير البيانات أيضًا إلى أن الصراع المطول في اليمن يزيد من حدة الفقر حيث انتقلت محافظة صعدة التي عانت من ست جولات من الصراع بين عامي 2004 و2010، من المحافظة الأدنى في نسبة الفقر في 2006/2005 إلى أعلى معدل فقر في البلاد في عام 2014 (البنك الدولي 2007 - 2017) حيث أصبح يعيش 84.5٪ من سكان صعدة تحت خط الفقر في عام 2014 .كما تستضيف المحافظة حاليًا 33,500 شخص يصنفون في الدرجة الخامسة من التصنيف المرحلي المتكامل للأمن الغذائي بعد حجة (50,000 شخص) وتعز (44,500 شخص)، كما تعاني المحافظة أيضًا من أعلى معدل لانتشار سوء التغذية المزمن (التقزم) مقارنة بالمناطق الأخرى في البلاد (مجموعة التغذية 2018).

وتنبئ حالة صعدة إلى أنه من المرجح أن تتدهور مستويات الفقر في محافظتي الحديدة وتعز ما لم تتم معالجة النزاع الحالي في اليمن.

2. الفقر الموجود مسبقاً

على الرغم من أن تصاعد القتال منذ عام 2014 قد تم مناقشته على نطاق واسع باعتباره دافعاً لانعدام الأمن الغذائي الحاد والأزمة الاقتصادية الا انه من المحتمل ايضاً أن يكون الفقر قبل الأزمة والاستبعاد الاجتماعي والاقتصادي عاملاً أكثر أهمية في 15 مديرية من أصل 45 تقع ضمن الدرجة الخامسة من التصنيف المرحلي المتكامل للأمن الغذائي، وتشمل المناطق التي يعزى فيها انعدام الأمن الغذائي إلى حد كبير إلى الفقر والاستبعاد قبل الأزمة محافظات مثل عمران وحجة والمحويت وأبين وبعض المناطق في البيضاء.

وقد تميزت اليمن بمعدلات فقر مرتفعة منذ عقود، بحيث تشير البيانات الصادرة في عام 2005 إلى أن أكثر من نصف المواطنين في عمران وحجة والبيضاء يعيشون في فقر، حيث تركز الفقر بشدة في المناطق الريفية، فقد كان سكان المناطق الريفية في مديريات ميدي وحرض (حجة) والأشا والقفلة والصوير والمسوار في عمران بالفعل فقراء وبشكل خاص في عام 2005 بحيث يعيش 71 ٪ من سكان الريف في عمران تحت معدل الفقر (البنك الدولي 11/01 / 2007، البنك الدولي 2017/06/01).

يعتمد السكان المحليون في عمران وحجة عبر التاريخ على الإيرادات الزراعية المحدودة وتربية المواشي، كما يرى الخبراء اليمنيون ان هنالك رابط اجتماعي - سياسي بالفقر في العديد من المناطق، حيث شهدت عمران وهي موطن الرئيس السابق صالح والعديد من كبار المسؤولين العسكريين تمويلًا حكوميًا محدودًا للاستثمار أو التطوير في سنوات الجمهورية اليمنية، وقد تفاوتت التفسيرات من حقيقة أن وسطاء السلطة السياسيين الرئيسيين لم يروا حاجة ملحة لاسترضاء السكان الذين ساندوهم بقوة مقارنةً مع النظريات القائلة بأن السكان الأقل تعليماً والأقل ثراءً كانت السيطرة عليهم أسهل.

يساهم الفقر والإقصاء الاجتماعي في انعدام الأمن الغذائي بطرق عديدة، حيث تمتلك المناطق الفقيرة احتياطيات أقل لتعتمد عليها رداً على ارتفاع الأسعار وانخفاض الدخل، كما يساهم الفقر في سوء تغذية الأطفال والمراهقين من خلال عدم توفر الغذاء الكافي وتدني جودة الطعام وممارسات التغذية السيئة وقلة فرص الحصول على المياه وخدمات المرافق الصحية، هذا يتفاقم من جراء عدم كفاية الرعاية الصحية لأن احتمال لجوء الأسر الفقيرة لطلب العلاج اقل وذلك بسبب ارتفاع تكلفة الخدمات الطبية، حيث يفيد خبراء الحماية عن انتشار تجنيد الرجال من عمران في القوات المسلحة بما في ذلك قوات الحوثيين منذ بداية النزاع بسبب الحوافز المالية، حيث انه من المحتمل أن يؤدي هذا إلى ارتفاع عدد الأرامل والأسر التي تعيلها النساء مما قد يكون عرضة بشكل خاص للفقر وانعدام الأمن الغذائي.

من المهم أن نلاحظ أن انخفاض الفقر الذي لوحظ في اليمن في أوائل العقد الأول من القرن العشرين كان إلى حد كبير نتيجة للنمو الاقتصادي القائم على تصدير النفط وبالتالي لم يستفيد منه الفقراء وخاصة فقراء الريف، حيث تراوحت معدلات الفقر في عام 2016 بين 62 ٪ و78٪ في جميع أنحاء البلاد مع زيادة كبيرة في عمق وشدة الفقر. وقد يشير هذا إلى أن السكان الضعفاء قبل الأزمة يواجهون في الغالب الفقر المدقع والظروف الشبيهة بالمجاعة ويحتاجون إلى مساعدة إنسانية فورية، كما أن هناك حاجة ملحة إلى أنشطة دعم وتطوير طويلة الأمد لدعم هؤلاء السكان لاستعادة الاستقرار الاقتصادي (البنك الدولي 2017/06/01).

3. الاعتماد على رواتب الحكومة

اعتمدت القوة الشرائية للسكان وفقًا للخبراء المحليين في **ثلاثٍ من المديريات المصنفة في الدرجة الخامسة من التصنيف المرحلي المتكامل للأمن الغذائي:** وهي القفر (إب) والأزاريق (الضالع) وزنجبار (أبين)، على الرواتب الحكومية بشكل خاص، حيث مثلت في ديسمبر 2016 الرواتب الحكومية النظامية مصادر الدخل الرئيسة لـ 23.9 ٪ من الأسر التي شملها الاستطلاع في إب و39.7 ٪ في أبين و29.7 ٪ في الضالع. وتعد هذه النسب مرتفعة مقارنة بالمحافظات الأخرى في اليمن حيث يبلغ المتوسط الوطني 22.3 ٪ (تقييم الامن الغذائي والتغذية EFSNA يونيو 2017).

ولا يقتصر راتب رب الأسرة في اليمن على إعاشة العائلة المباشرة التي تبلغ في المتوسط 6 أو 7 أفراد، بل يتعداه إلى العائلة غير المباشرة من الأقارب وأفراد المجتمع المحلي بسبب مستويات البطالة المرتفعة تاريخياً والعادات والتقاليد السائدة (الاستقصاء الوطني للصحة والديمغرافية 2013).

تأثر حوالي 3.3 مليون طفل دون سن 18 من بينهم 1.2 مليون طفل دون سن الخامسة، بعدم دفع رواتب من الدولة، إذ تعرض هؤلاء الأطفال بشكل خاص لخطر سوء التغذية، لاسيما أن ثلث الأسر التي تعتمد على الرواتب الحكومية كمصدر رئيسي للدخل كانت تعاني بالفعل من انعدام الأمن الغذائي في عام 2014 (وزارة التخطيط والتعاون الدولي 2016/10).

لماذا لا تستطيع الحكومة دفع الرواتب في اليمن؟

بدأ النظام المصرفي الرسمي الضعيف بالفعل في اليمن بالانهيار في أعقاب تصاعد عمليات العنف المسلح في 2015/2014، وتفتت البلاد وحصار الموانئ والمطارات الرئيسية في اليمن، وأدى النضوب السريع لاحتياطيات النقد الأجنبي في البنك المركزي إلى أزمة سيولة ثم أزمة في الأجور، كما أدى النقص النقدي في أغسطس 2016 إلى توقف البنك المركزي اليمني عن دفع أجور القطاع العام. وكنتيجة لذلك فقد أكثر من ثلث اليمنيين العاملين وعائلاتهم مصدر دخلهم الرئيسي (رويترز 01/25)؛ برنامج الأمم المتحدة الإنمائي 2016/12). كما أثرت أزمة السيولة والأجور في اليمن على توفير الخدمات الأساسية وتقديمها مثل الرعاية الصحية والتعليم، وبالتالي توقفت رواتب مقدمي هذه الخدمات ولم يكن لدى مدراءهم الموازنات لتغطية تكاليف الصيانة والوقود.

تُعرف مناطق القفر (إب) والأزاريق (الضالع) وزنجبار (أبين) تاريخياً بأنها مصادر رئيسة للتجنيد في الجيش والأجهزة الأمنية اليمنية، وبأن سبل العيش البديلة فيها محدودة للغاية إلى جانب القيمة المنخفضة لنوعية النشاط الزراعي أو تربية الثروة الحيوانية فيها. فعلى الرغم من أن هذه المديريات الثلاث لم تسجل أي إصابات بين المدنيين ولم تلحق بها أية أضرار بالبنية التحتية المدنية في الأشهر الـ 12 الماضية، إلا أن انهيار مدفوعات الرواتب الحكومية على مستوى الدولة أثر بشكل كبير على هذه المناطق نظرًا لاعتمادها الشديد على الرواتب كمصدر للدخل ومحدودية الخيارات البديلة، حيث تضررت الزراعة وتربية الماشية بشدة من جراء ارتفاع أسعار الوقود والمياه. ويعزو المحللون اليمنيون ذلك إلى تفسيرات اجتماعية واقتصادية.

فباستثناء سكان حضرموت الذين لديهم شبكات تجارية تمتد عبر الهند وجنوب شرق آسيا يعود تاريخها إلى قرون مضت) فإن عقود من الحكم السياسي والاقتصادي الاشتراكي في الجنوب تركت العديد من هذه المجتمعات المحلية دون ثقافة أعمال وريادة تجارية متينة، مما يعني افتقاد هذه المجتمعات للصناعات أو الأعمال البديلة التي تعوض الانخفاض الناجم عن توقف رواتب القطاع العام. وهذا يعني أن هذه المجتمعات لديها عدد أقل من الصناعات أو الأعمال البديلة لتعتمد عليها في تعويض الانخفاض في أجور القطاع العام.

ومن المحتمل أن يكون الوضع أسوأ في مديرية القفر في محافظة إب التي تقع تحت سيطرة الحوثيين حيث تشير الدلائل إلى أن خضوع المنطقة للحوثيين لا يعني سوى حصول القليل من السكان على دعمهم بسبب ارتباط المديرية التاريخي بالقوات المسلحة الحكومية.

4. الاعتماد على التحويلات المالية من المملكة العربية السعودية

وفقًا للخبراء المحليين فإنه من المحتمل أن يكون الاعتماد الكبير على التحويلات هو العامل الرئيسي وراء جيوب الدرجة الخامسة من التصنيف المرحلي المتكامل للأمن الغذائي في الصومعة في محافظة (البيضاء).

تاريخ اليمن الطويل من هجرة العمالة

شكلت التحويلات المالية للعاملين في دول مجلس التعاون الخليجي 90٪ من إجمالي التحويلات إلى اليمن في عام 2016 حيث جاءت نسبة 61٪ منها من المملكة العربية السعودية وبلغت تحويلات المغتربين اليمنيين 3.4 مليار دولار في عام 2017 (وزارة التخطيط والتعاون الدولي 2018/02)

تعد الصومعة منطقة ريفية قبلية في شرق البيضاء، وتشترك في روابط تاريخية واقتصادية مع المملكة العربية السعودية، حيث أن سكانها على غرار الأغلبية في المملكة العربية السعودية هم في الغالب من البدو والسنة والسلفيين. تعتمد محافظة البيضاء عمومًا بشكل كبير على التحويلات المالية من الخارج حيث مثلت 28.1٪ من جميع مصادر الدخل في عام 2016 (تقييم الأمن الغذائي والتغذيةEFSNA ، يونيو 2017). وأفادت مصادر محلية أن مديرية الصومعة كانت تعتمد بشكل خاص على التحويلات المالية من الخارج حيث يعمل عدد كبير من الرجال المحليين في سوق العمل السعودي. وبحسب ما ورد فقد عاد العديد من الرجال إلى الصومعة في السنوات الأخيرة بسبب القيود المتزايدة على بيئة العمل في المملكة العربية السعودية، إلا أنهم عادوا ليجدوا فرص عمل محدودة تتمثل في العمل بالمياومة في قطاعي البناء أو الزراعة. وتأثرت كلتا هاتين الصناعتين بشدة جراء الركود الاقتصادي في اليمن بعد عام 2015 وارتفاع أسعار الوقود والمياه.

وظلت تحويلات العاملين في الخارج مصدراً مهمًا للدخل بالنسبة للعديد من اليمنيين، حيث مثلت 23.7 ٪ من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2017. إلا أن هذه التحويلات انخفضت بشكل حاد بين عامي 2017 و 2018 حيث طردت المملكة العربية السعودية مئات الآلاف من العمال غير الشرعيين، ومن ضمنهم اليمنيون، وفرضوا ضرائب إضافية على جميع العمال الأجانب وعائلاتهم وتمت "سعودة " 60,000وظيفة شغلها المغتربون سابقًا (البنك الدولي 2019/03/14، The Independent 11/03/2018، شبكة أنظمة الإنذار المبكر بالمجاعة FEWS NET 2019/03/23) .

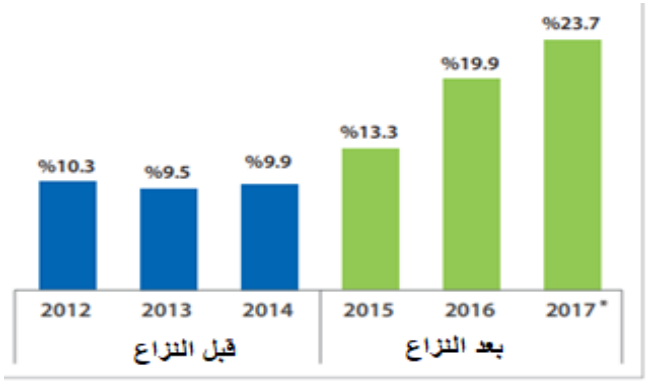

تحويلات اليمنيين المغتربين إلى الناتج المحلي الإجمالي ٪ (على مستوى البلاد)
* تقديرات وزارة التخطيط والتعاون الدولي والبنك الدولي، 2017
المصدر: وزارة التخطيط والتعاون الدولي 2018/02، البنك المركزي اليمني، 2016

جاءت هذه الإجراءات لتضيف على ما تم قبل ذلك في عام 2013 من **إجراءات صارمة ضد العمال اليمنيين عندما بدأت المملكة العربية السعودية في إصلاح قوانين الهجرة والعمل** حيث تفيد المنظمة الدولية للهجرة أنه تم طرد 600,000 يمني من المملكة بين عامي 2013 و2014.

وقللت عمليات الترحيل والتأخير في إصدار تصاريح العمل والضرائب الجديدة ونقص العملة المتوفرة وإغلاق مكاتب البنوك وارتفاع تكاليف تحويل الأموال المفروضة على اليمنيين العاملين في المملكة العربية السعودية والقيود عليها من الأموال المتاحة للعائلات في اليمن والتي تعتمد على التحويلات المالية من العاملين في الخارج (البنك الدولي 03/14 / 2019، شبكة أنظمة الإنذار المبكر بالمجاعة 2016/09 FEWS NET).

وتشير البيانات الوطنية إلى أن انخفاض التحويلات المالية قد يكون له تأثيراً أكبر على العائلات التي يعمل ربها في الخارج، فوفقاً لمسح ميزانية الأسرة في اليمن لعام 2014، فإن التحويلات التي حصلت عليها العائلات التي ترأسها إناث ما يمثل 46٪ من إجمالي نفقات الأسرة، مقارنة بـ 28٪ فقط من إجمالي نفقات العائلات التي يرأسها ذكور. وأشارت الأرقام إلى أن الغالبية العظمى (93%) من التحويلات المالية التي تتلقاها العائلات التي ترأسها نساء تأتي من زوج أو أبناء، بينما تبلغ نسبة إجمالي النفقات المستمدة من التحويلات داخل اليمن 24 ٪ وتأتي أيضاً من الزوج أو الأبناء (البنك الدولي 01/06/2017).

وتعتمد المناطق الريفية على التحويلات المالية أكثر من المناطق الحضرية، فقد شكلت التحويلات من الخارج والتحويلات الداخلية 34 ٪ و13 ٪ من إجمالي النفقات للأسر الريفية، على التوالي (مسح البنك الدولي للفقر لعام 2017).

5. جيوب الضعف

من الممكن أن تعزى جيوب المناطق المصنفة في الدرجة الخامسة من التصنيف المرحلي المتكامل للأمن الغذائي في دار سعد (عدن) والعبر (حضرموت) إلى مجموعات من المجتمعات المهمشة للغاية، مثل "المهمشين" واللاجئين والمهاجرين الإثيوبيين والصوماليين والنازحين حديثًا، بدلاً من تأثيرات مستويات الفقر أو النزاع كما سبق، حيث يستند هذا الافتراض إلى مناقشات مع خبراء يمنيين في المناطق المتأثرة والمقارنة مع البيانات المتوفرة.

من هم المهمشين؟

المهمشين ("الأشخاص المهمشين") هم أقلية عرقية عانت من التمييز على أساس الطبقات منذ عقود يعيش معظم المهمشين في مناطق الأحياء الفقيرة على مشارف المدن الكبرى مثل دار سعد في عدن وصنعاء والعبر في حضرموت وتعز وإب. ولقد عانوا منذ التاريخ من ارتفاع معدلات البطالة ونقص الخدمات الأساسية والتمييز الإداري والاجتماعي والاقتصادي والعنف بما في ذلك العنف القائم على النوع الاجتماعي ضد نساء المهمشين. يتراوح عدد السكان المهمشين في اليمن بين 500000 و3 ملايين (مجموعة حقوق الأقليات الدولية).

غالبًا ما تُستبعد المجموعات المهمشة ومجتمعات النازحين من الفرص الاقتصادية وشبكات الدعم الاجتماعي والقبلي، مما يقلل من القدرة الاقتصادية لهذه المجموعات ويؤدي إلى استنفاد آليات مواجهة الظروف الاقتصادية الصعبة التي قد تتاح لبقية السكان في المجتمع المحلي. كما من المرجح أن تتعرض المجتمعات التي تعاني من مكامن ضعف متعددة، مثل النازحين المهمشين إلى تأثير أصعب من غيرها، فقد تم تسجيل تقارير عن تمييز ضد هذه المجتمعات حتى من قبل مجموعات أخرى من المتضررين أو من القائمين على جهود الإغاثة الإنسانية (The New Humanitarian 24/03/2016).

استضافت الأحياء الفقيرة في **دار سعد (عدن)** المهاجرين المهمشين والإثيوبيين والصوماليين على مدار عقود، لكن تدفق سكان نازحون جدد فروا من القتال في المحافظات المجاورة في الآونة الأخيرة إلى دار سعد بحثاً عن سكن رخيص زاد من الضغط على الخدمات وسبل المعيشة الصعبة أصلاً.

أما العبر فتعد منطقة بدوية قبلية في حضرموت يعتمد اقتصادها على رعي الماشية موقعها كمدينة عبور على الطريق المؤدي إلى المملكة العربية السعودية من خلال معبر الوادي.

وتشير المصادر المحلية إلى أن أعداداً كبيرة من المهمشين والنازحين الداخليين قد تدفقوا على العبر هرباً من القتال في صعدة والجوف والمحافظات الجنوبية، تجذبهم إمكانيات العمل أو الهجرة إلى المملكة العربية السعودية إلا أنهم غالباً ما يجدون أنفسهم مستبعدين من الأنشطة الاقتصادية الرئيسية المتاحة للقبائل المحلية ويجتمعون في مخيمات غير رسمية.

لا توجد بيانات كافية مصنفة وفق نوع مكامن الضعف لذا فإنه من الصعب التمييز بين الفئات غير الحصينة استنادًا إلى البيانات المتاحة، **وهذا يعني احتمال وجود مجموعات غير حصينة محددة أخرى في مديريات أخرى** ضمن الأعداد المصنفة في الدرجة الخامسة من التصنيف المرحلي المتكامل للأمن الغذائي.

المنهجية والقيود

قام مشروع تقييم القدرات بهذا الجهد التحليلي لفهم الظروف الاجتماعية والاقتصادية في مديريات الدرجة الخامسة للتصنيف المرحلي المتكامل للأمن الغذائي في محاولة للإجابة على السؤال الآتي: ما الظروف والعوامل التي جعلت هذه المجتمعات الـ 45 معرضة بشكل كبير لانعدام الأمن الغذائي؟ ولماذا دفع الصراع الواسع والتحديات المالية والاقتصادية التي أثرت على جميع اليمنيين الناس إلى مستويات الدرجة الخامسة من انعدام الأمن الغذائي في هذه المناطق بالذات دون غيرها؟

قارن فريق التحليل بين البيانات الأولية المتوفرة، ومراجعة البيانات الثانوية (ورأي الخبراء اليمنيين المقيمين في عمان) والمقابلات غير المنظمة مع الموظفين الميدانيين للوصول إلى نتائج حولها.

وركز البحث فقط على المناطق الخمس والأربعين التي بها جيوب الدرجة الخامسة للتصنيف المرحلي المتكامل للأمن الغذائي (في حالة عدم وجود مساعدات غذائية) وفقًا لمبادرة التصنيف المرحلي المتكامل في كانون أول 2018. أجرى مشروع تقييم القدرات بحثنا هذا في فبراير ومارس 2019 واختبر نتائجنا مع خبراء يمنيين وخبراء في الشؤون الإنسانية في نيسان 2019.

قام مشروع تطوير القدرات بغية الوصول إلى النتائج المطلوبة بالآتي:

- بناء قاعدة بيانات تحوي بيانات رئيسة عن الصراع والبيانات السكانية والاقتصادية والاجتماعية والإنسانية المتوفرة عن المديريات الخمس والأربعين المصنفة في الدرجة الخامسة للتصنيف المرحلي المتكامل للأمن الغذائي.
- التعاقد مع استشاري يمني مقره في عمان لجمع معلومات سياقية ميدانية من خلال الشبكات والمقابلات الهاتفية غير المنظمة. وقام مشروع تقييم القدرات أيضًا بجمع معلومات من مصادر يمنية أخرى في عمان.
- مراجعة البيانات الثانوية الخاصة بجهود الاستجابة للمجاعة في اليمن.
- إعداد ثلاث ملفات تفصيلية حول هذه المديريات واثنا عشر ملفاً مختصراً لها لتوفير معلومات سياقية أكثر تفصيلاً عن التوجهات.
- عقد ورش عمل مبدئية لتحديد النطاق الذي ستتم تغطيته لاستعراض النتائج الأولية للبيانات والمقابلات الميدانية واستعراض البيانات الثانوية وملفات المديريات وتحديد العوامل الأساسية التي جعلت كل مديرية من المديريات الخمس والأربعين تحتل درجة متقدمة في التصنيف المرحلي المتكامل للأمن الغذائي، حيث قمنا بتحديد خمسة عوامل هي: النزاع ومستويات الفقر الموجودة أصلاً والاعتماد على الرواتب الحكومية والاعتماد على التحويلات المالية من الخارج وجيوب مكامن الضعف لدى السكان.
- تصنيّف كل مديرية بناءً على العامل الأساسي ومراجعة وتنقية النتائج الأولية التي توصلنا إليها بناءً على البيانات والمناقشات مع الخبراء.
- نشر وصياغة مسودة أولى بغرض مراجعتها من قبل خبراء في الشؤون الإنسانية واليمنية من الأردن واليمن ولبنان ومناقشتها معهم.

نشر مشروع تقييم القدرات وبرامج إدارة المعلومات والأعمال ورسم الخرائط الجغرافية من قبل مجموعة البيانات الكاملة على لوحة معلومات تفاعلية. يمكن الوصول إلى لوحة المعلومات التفاعلية على الإنترنت مع خريطة تفاعلية هنا.
تتوفر مجموعة بيانات بصيغة اكسل أيضًا على هذا الرابط
تتوفر ملفات المديريات عند الطلب.
للتواصل (yahinfo@acaps.org).

القيود ومجالات لمزيد من الدراسة

حاول هذا التحليل كما ورد في المقدمة فهم وتصنيف العامل الأكثر أهمية الذي جعل المديريات قيد الدراسة تصنف في الدرجة الخامسة للتصنيف المرحلي المتكامل للأمن الغذائي لمقياس انعدام الأمن الغذائي، حيث تواجه كل مديرية مجموعة معقدة من التحديات الاقتصادية والاجتماعية والصراعات والظروف الإنسانية والحكم الذي تخضع له، والتي تتفاعل معاً لجعل منطقة ما غير حصينة أمام انعدام الأمن الغذائي.

يجب فهم النتائج في هذا البحث على أنها تسليط للضوء على الاتجاهات الاجتماعية والاقتصادية الرئيسة ليمكن تخطيط جهود الاستجابة، وليس كشرح كامل لجميع التحديات المعقدة التي تؤثر حاليًا على المجتمعات المحلية في اليمن.

اقتصر هذا التحليل على المديريات الخمس والأربعين التي تشتمل على جيوب الدرجة الخامسة للتصنيف المرحلي المتكامل للأمن الغذائي، لذا فإن هذا التحليل لا يقارن أو يتناقض مع أية نتائج أخرى للمناطق التي لا تدخل ضمن فئة التصنيف في الدرجة الخامسة، كما لا ينبغي استقراء النتائج على مستوى الدولة أو غيرها من المحافظات.

افترض مشروع تقييم القدرات أنه سيكون هناك علاقة ما بين مجتمعات النازحين داخليا وجيوب السكان في الدرجة الخامسة للتصنيف المرحلي المتكامل للأمن الغذائي، إلا أن هذا الافتراض لم يظهر عند تحليل مجموعات البيانات التي تم جمعها واستخدامها. ومع أن التحليل شمل المديريات الخمس والأربعون ذات أعداد ونسب مرتفعة من النازحين داخلياً، ومديريات ذات تجمعات سكانية نازحة قليلة أو ضئيلة للغاية، إلا أننا تفاجأنا بأنه لم يمكن فهم أي علاقة الربط بين بيانات النازحين الداخليين وبيانات التصنيف في الدرجة الخامسة للتصنيف المرحلي المتكامل للأمن الغذائي. شملت الدراسة معلومات جيدة المستوى من تقييم الاحتياجات والدراسات المستهدفة بحيث توقعنا أن تظهر أن مجتمعات النازحين داخليا معرضة بشكل خاص لانعدام الأمن الغذائي، إلا أن هذا لم يظهر في التحليل. قد يكون سبب ذلك أن مجموعة بياناتنا كانت ضيقة النطاق للغاية. وعلى الرغم من إدراكنا بأن الفهم الصحيح للعلاقة بين أعداد النازحين داخليا وانعدام الأمن الغذائي سوف يتطلب بيانات أوسع، إلا أن مشروع تقييم القدرات يعتقد بأن عدم ظهور هذه العلاقة قد يكون مرجعه إلى المستويات المختلفة من الضعف داخل مجموعات النازحين. قد تكون مجموعات النازحين المهمشين أو الذين نزحوا خارج إطار هياكل الدعم الأسرية أو العشائرية التقليدية، أكثر عرضة لانعدام الأمن الغذائي، في حين قد يكون النازحين الداخليين ضمن هياكل الدعم التقليدية أفضل حالاً. قد يساعد الفهم

الأفضل لتصنيفات مجموعات النازحين الداخليين وهياكل الدعم المحلية وآليات التعامل مع هذه الأوضاع في إلقاء مزيد من الضوء على هذه المسألة.

إلا أن هذا لا ينفي احتمال وجود مجموعات غير حصينة أخرى في مديريات أخرى لا تظهر في عينات أوسع.

لا توجد بيانات كافية مصنفة وفق نوع مكامن الضعف لذا فإنه من الصعب التمييز بين الفئات غير الحصينة استنادًا إلى البيانات المتاحة. وحدد مشروع تقييم القدرات مديريتين نعتقد بأن وجود الفئات غير الحصينة فيها ساهم في تصنيفها في الدرجة الخامسة للتصنيف المرحلي المتكامل للأمن الغذائي.

تم تحليل العوامل المسببة لانعدام الأمن الغذائي من خلال المعلومات الأولية والثانوية المقدمة من الشركاء في مجالي الإغاثة الإنسانية والتنمية إضافة لما ورد في وسائل الإعلام. ولم تكن هذه المعلومات خاصة بالمديرية غالباً، بل تستقى من مصادر محلية ومن البيانات المتوفرة على مستوى المحافظات. قد يعزز الحصول على بيانات من استبيانات رصد خطر المجاعة على مستوى الأسرة نتائج هذا التحليل إلا أنه ليس بإمكان مشروع تقييم القدرات الحصول على هذه البيانات .

تم استخلاص نتائج التحليل بالنسبة للمديريات التي كانت البيانات الأولية و/أو الثانوية فيها مفقودة أو محدودة للغاية من خلال وضع الافتراضات وبالتالي لم يتم دائماً تقديم قائمة بالأدلة .

لا ينبغي الافتراض بناءً على نتائج هذه الورقة أن الاستجابة الإنسانية تركز فقط على المديريات المصنفة في الدرجة الخامسة للتصنيف المرحلي المتكامل للأمن الغذائي، حيث سيتم تصنيف 190 مديرية في الدرجة الرابعة (انعدام أمن غذائي شديد) للتصنيف المرحلي المتكامل للأمن الغذائي في غياب المساعدات الغذائية الإنسانية، كما حددت الأمم المتحدة 104 من هذه المجتمعات والتي تحتوي على ما يقارب من ثلث سكان البلاد والتي تعاني من طيف من الاحتياجات المعقدة في قطاعات متعددة. ويمكن أن تتدهور أوضاع هذه المجتمعات بدون اتخاذ إجراءات عاجلة تصنف في الدرجة الخامسة للتصنيف المرحلي المتكامل للأمن الغذائي. لذا فإننا نأمل من خلال التركيز على جيوب الدرجة الخامسة والأربعين الحالية في توفير لمحة تساعد على توجيه الاستجابة اللازمة للحيلولة دون مزيد من التدهور في الأمن الغذائي في جميع أنحاء اليمن دون تقنين استهداف عمليات الاستجابة المستقبلية.

نرحب باي تعليق أو تقديم اقتراحات للتحسين عبر التواصل معنا على البريد الإلكتروني على
yahinfo@acaps.org

شكر وتقدير

تم إعداد هذا التحليل بفضل منحة سخية من إدارة التنمية الدولية في المملكة المتحدة UKAID.

لم يكن هذا المنتج ممكنًا دون الوقت والخبرة التي قدمها العديد من الخبراء اليمنيين في عمّان داخل اليمن، كما ان أية أفكار وردت في هذا التحليل ترجع إلى معرفتهم المحلية والرؤية الحصيفة والتفسير التفصيلي لتاريخ اليمن المعقد والغني.

يود مشروع تقييم القدرات التوجه بشكر خاص إلى محمود الشهرة وآمال سيف وعبد الحكيم الأنسي من ضمن مساهمات العديد من الخبراء اليمنيين الآخرين.
وفرت منظمة برامج إدارة المعلومات والأعمال (IMMAP) الخبرة اللازمة في رسم الخرائط الجغرافية حيث أن جزءً كبيراً من البيانات الأساسية التي يستند إليه هذا التحليل الناتجة عن جمع بيانات ميدانية دقيقة ومضنية بقيادة مجموعة العمل الفنية التابعة لـ تقييم مواقع المجموعات المتعددة والعديد من المنظمات الدولية والمحلية الأخرى.
قام مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية وآلية التنسيق بين المجموعات والأمن الغذائي والزراعة ومجموعات المياه والصرف الصحي والتغذية والصحة بتوفير القيادة والتوجيه والإرشاد الخطة المتكاملة للحد من مخاطر المجاعة والتي تشكل المنصة الأساسية التي يقوم عليها هذا العمل.

قدمت العديد من المنظمات مدخلات قيمة في المسودات التي عززت فهمنا بشكل كبير ومنعت العديد من الأخطاء وسوء التفسيرات.
يود مشروع تقييم القدرات التقدم بالشكر المباشر للمجلس النرويجي للاجئين ووكالة التعاون الفني والتنمية وبرنامج الغذاء العالمي ومشروع قدرات السيولة والأسواق الجاهزة ومنظمة كير.

تقع المسؤولية الكاملة لأية أخطاء واردة في هذا التقرير على مشروع تقييم القدرات.